أشواق الجاف ترى أن الحل بالتزام الدستور

نائب عن التحالف الوطني: لجنة الإصلاحات السياسية لا تمتلك عصا سحرية

□ بغداد / المدى

وفي الوقت الذي اعتبر نائب عن التحالف الوطني، أن لجنة الإصلاحات السياسية لا تمتلك "عصا سحرية" لحلحلة الأزمة الراهنة، أكدت نائبة عن التحالف الكردستاني، أن تطبيق الدستور بحذافيره، وليس التنازلات السياسية، هو السبيل الوحيد لإنجاح عملية الإصلاحات.

النائب عن كتلة المواطن حبيب الطرفي، يرى أن لجنة الإصلاحات السياسية التي شكلها التحالف الوطني مؤخرا بهدف حل الأزمة السياسية في البلاد لا تمتلك عصا سحرية لحلحلة الأزمة الراهنة.

ويضيف في تصريح أوردته وكالة "الفرات نيوز" الإخبارية، إن "ورقة الإصلاحات السياسية أعدت من قبل لجنة الإصلاحات التي شكلها التحالف الوطني من أجل التباحث والتحاور مع بقية الكتل السياسية بغية الوصول إلى حلحلة المشاكل الراهنة في البلاد".

وكان التحالف الوطني قد شكل لجنة الإصلاحات السياسية بهدف حل الأزمة السياسية المستمرة في البلاد منذ أشهر، إلا أن زعيم القائمة العراقية إياد علاوي لم يبد أي تفاؤل بشأن هذه الورقة، معلنا أنه أصبح متعذرا القيام بتلك الإصلاحات.

وبيّن الطرفي أن "لجنة الإصلاحات بحاجة إلى تعاون الآخرين معها"، مشيرا إلى أن اللجنة "لا تمتلك عصا سحرية لحل الأزمة، إنما هي لجنة شكلت للتباحث والتفاهم مع بقية الكتل المتكونة من الطيف السياسي العراقي وقامت بوضع ورقة تتضمن جميع آراء الكتل وذلك من أجل نجاحها".

ولفت إلى أن "الورقة ستناقش كل ما يحصل في الساحة السياسية العراقية باستفاضة حتى نتمكن من تشخيص السلبيات بشكل دقيق ومن ثم الذهاب إلى الحلول".

يذكر أن ورقة الإصلاحات تضمنت ثلاث نقاط تمثلت، بدعوة جميع الأطراف السياسية إلى مراجعة الأوضاع في ضوء الأزمة السياسية التي مر بها البلاد، وحث الأطراف السياسية على التعامل مع دعوة الحوار بايجابية وطرح جميع الملفات ولكن على أساس الالتزام بالدستور، إضافة إلى دعوة الشركاء للتباحث في الملفات المهمة وإيجاد حلول وفق سقوف زمنية والتزام التهدئة الإعلامية.

من جانبها، ترى أكدت النائبة عن التحالف الكردستاني أشواق الجاف، أن تطبيق الدستور بحذافيره هو السبيل الوحيد لإنجاح عملية الإصلاحات السياسية ولن تطبقه التنازلات السياسية أبدا.

وقالت الجاف: إن "السبيل الوحيد لتطبيق الإصلاحات هو الالتزام بالدستور العراقي التزاما كاملا لأنه كفيل بوضع الحلول لجميع القضايا التي تحتاج إلى الإصلاح الذي يمكن من خلاله بناء عملية سياسية قوية".

وأضافت أن "على الجميع التعامل مع بنود الدستور كافة بصورة متوازنة لا أن يطبقوا بعض بنوده التي تخدم مصالحهم فقط"، مشيرة إلى أن "عملية الإصلاح لن تنفع معها أية تنازلات أو صفقات سياسية تعقد بين الشركاء السياسيين لأن الوضع العراقي في الوقت الحالي لا يتحمل مثل هكذا تنازلات أو صفقات لن تغني عن جوع"، بحسب تعبيرها.

فيما يشير النائب عن ائتلاف دولة القانون إبراهيم الركابي، إلى إن زعيم القائمة العراقية إياد علاوي والقادة الكرد أبدوا تجاوبهم مع ورقة الإصلاحات، عادا ورقة الإصلاحات بأنها "رؤيا سياسية جديدة بعد استنفاد جميع الحلول التي طرحت لإنهاء الأزمة السياسية الراهنة".

ويقول الركابي إن "جميع الكتل السياسية تنظر نحو ورقة الإصلاحات بنظرة إيجابية وترى أنها الوسيلة الأمثل لحل الأزمة السياسية"، موضحا أن "قادة الكتل السياسية سيجتمعون لمناقشة الورقة ومن المؤمل أن يشهد شهر رمضان الحالي تفعيلها".

عضو في لجنة الأمن النيابية ينتقد تطمينات الداخلية قبل شهر رمضان

□ بغداد / المدى

وصف عضو في لجنة الأمن والدفاع النيابية، التطمينات الأمنية التي أطلقتها وزارة الداخلية قبل شهر رمضان بـ"غير المهنية"، مشددا على أن الاستتباب الأمني لن يتحقق، وفي العراق أكثر من سبعة ملايين مواطن يعيشون تحت خط الفقر. وانتقد النائب شوان محمد طه، أمس الخميس، في تصريح أوردته وكالة "الفرات نيوز" الإخبارية، التصريحات المطمئنة للوضع الأمني التي أطلقتها وزارة الداخلية قبل شهر رمضان المبارك، واصفا إياها بأنها "غير مبنية وفق أسلوب مهني".

وقال: "الاستقرار الأمني لا يمكن له الاستتباب لوجود أكثر من سبعة ملايين عراقي يعيشون تحت خط الفقر"، مشددا على "ضرورة إيجاد رؤيا تنموية لا تعبوية في التعامل مع هذا الملف". وأشار طه إلى "غياب التنسيق بين لجنة الأمن والدفاع التي هي رأس الهرم الأمني في الحكومة العراقية لعدم الأخذ بعين الاعتبار القرارات الصادرة من داخل اللجنة"، منوها إلى "التفرد باتخاذ القرارات الأمنية المصيرية من قبل الحكومة دون وجود لجنة مختصة".

وشهدت بغداد وعدد من المحافظات الاثنين الماضي، سلسلة من التفجيرات الإرهابية، راح ضحيتها العديد من المواطنين بين شهيد وجريح، وتأتي هذه التفجيرات بعد أيام قلائل من تهديدات تنظيم القاعدة الإرهابي بشن هجمات مسلحة خلال شهر رمضان. رئيس كتلة كفاءات المنضوية في ائتلاف دولة القانون إحسان العوادي، يرى أن "هناك عناصر غير كفوءة تتسلم زمام المناصب الأمنية في البلاد، وإن المحاصصة الحزبية في تكوين المنظومة الأمنية هي السبب الأساس لتسلم قيادات غير كفوءة لمناصب أمنية عالية المستوى". وأوضح العوادي أن "هناك ضرورة لمراجعة شاملة للخطط الموضوعة على الأرض وإيجاد خطة أمنية متطورة تتلاءم مع المستجدات الواقعية".

قرب عرض مسودة قانون التوقيع الإلكتروني على مجلس النواب

□ بغداد / المدى

أفادت لجنة الخدمات النيابية، أمس الخميس، بقرب عرض مسودة قانون التوقيع الإلكتروني على مجلس النواب، لافتة إلى أن التواقيع ستكون عن طريق بصمة العين أو الصوت بهدف كسر الروتين.

وقالت عضو اللجنة فيان دخيل، في تصريح نقلته وكالة "السومرية نيوز" الإخبارية: إن "المسودة الخاصة بقانون التوقيع الإلكتروني ستعرض على مجلس النواب خلال أيام"، مبينة أن "غالبية دول العالم تعتمد تقنية التوقيع الإلكتروني".

وأضافت دخيل أن "التوقيع الالكتروني على المستندات سيكون عن طريق بصمة العين أو الصوت أو الصورة"، مؤكدة أن "الموضوع سيسهل التعامل بين المؤسسات والأفراد وسيكسر الروتين لأن أكثر المستفيدين من هذه التقنية هو التعاملات المصرفية والوزارات مع بعضها وحتى المؤسسات الموجودة خارج العراق".

يشار إلى أن أغلب دوائر الدولة والمواطنين يعانون من البطء الشديد في إنجاز المعاملات الرسمية بسبب الروتين في التعاملات الكتابية الذي ولد استياء لدى غالبية المتعاملين سواء على مستوى التعامل بين المواطن والوزارات الخدمية أو على مستوى الوزارات في ما بينها، مما يتطلب إيجاد صيغة حديثة تواكب التطورات الحاصلة على مستوى التعاملات في بلدان العالم المتقدم.

إقرار توصيات لجنة مراجعة مشروع قانون هيئة المستشارين في مكتب رئيس الوزراء

□ بغداد / المدى

أقر مجلس الوزراء في جلسته الثانية والثلاثين الاعتيادية، توصيات لجنة مراجعة مشروع قانون هيئة المستشارين.

وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة الاتحادية علي الدباغ، في بيان صحفي اطلعت عليه "المدى": إن مجلس الوزراء قرر في جلسته الثانية والثلاثين الاعتيادية المنعقدة يوم الثلاثاء الماضي، إقرار توصيات لجنة مراجعة مشروع قانون هيئة المستشارين. وأضاف إن الإقرار جاء "وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٤٥٩ لسنة ٢٠١١، بالاستعاضة عن تشريع القانون بقرار يصدر عن مجلس الوزراء تشكل بموجبه الهيئة المذكورة آنفاً ويخول رئيس مجلس الوزراء الصلاحيات الإدارية والمالية لرئيس الهيئة التي تؤمن قيامه بالمهمات الموكلة إليه وتصدر بأمر ديواني من مكتب رئيس الوزراء".

وأشار الدباغ إلى أن "إقرار توصيات اللجنة المذكورة يأتي حرصاً من الحكومة العراقية على وضع آليات وتشريعات قانونية لمؤسسات الدولة وهيئاتها كي تعمل في ظل ضوابط وقوانين تؤمن قيامها بالمهام المكلفة بها وفق القانون من خلال اعتماد ضوابط تستند إليها هذه الهيئات في عملها".

وأوضح أن "هيئة المستشارين في مكتب رئيس الوزراء طلبت في ١٠ حزيران ٢٠١٢، عرض تقرير اللجنة المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء المذكور آنفا على مجلس الوزراء للموافقة عليه.

وتابع بالقول "سبق وأن عرض الموضوع على مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية السادسة والخمسين المنعقدة في ٢٧ كانون الأول ٢٠١١، وصدر قرار مجلس الوزراء المرقم ٤٥٩ لسنة ٢٠١١ والمتضمن تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة وعضوية وزير التخطيط ورئيس هيئة المستشارين والأمين العام لمجلس الوزراء ومستشار رئيس الوزراء للشؤون القانونية تتولى مراجعة مشروع قانون هيئة المستشارين في ضوء الملحوظات المطروحة في الجلسة آنفاً".وبين الدباغ أن "الهيئة سيرأسها موظف بدرجة مستشار يعين وفق القانون ويجب أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية ولديه خدمة فعلية وممارسة في اختصاصه مدة لا تقل عن ٢٠ سنة للحاصل على شهادة البكالوريوس، و١٥ سنة للحاصل على شهادة الماجستير، و١٢ سنة للحاصل على شهادة الدكتوراه، وأن يكون من ذوي الخبرة والاختصاص ومتميزاً في نتاجه العلمي ويتمتع بقدرات متميزة في مجال اختصاصه".

وأكد الدباغ أن "الهيئة ستضم مكاتب متخصصة في مجالات الشؤون الاقتصادية وقطاعات الطاقة والصناعة والتربية والتعليم والزراعة والمياه والإعمار والخدمات وشؤون المنظمات الدولية".

ولفت إلى أنه "سيرأس كل مكتب استشاري متخصص أحد أعضائه يتم اختياره من قبل رئيس الهيئة وستقوم هذه المكاتب بتقديم دراسات ومقترحات حول ما تراه كفيلاً بمعالجة المشاكل والمعوقات التي تعترض هذه القطاعات وكذلك إبداء الرأي والمشورة إلى رئيس الوزراء ومجلس الوزراء والوزراء في المواضيع التي هي بتماس مباشر مع حياة المواطن العراقي كالخدمات والبنى التحتية وسبل الارتقاء بها".

الجبهة التركمانية: الشركاء السياسيون آمنوا بأنه لا سبيل لحل المشكلة سوى الحوار

□ بغداد / المدى

أكد رئيس الجبهة التركماني المنضوية في القائمة العراقية، أن الشركاء السياسيين بدأوا يؤمنون بأن الحوار الجاد و البناء هو السبيل الأنجع لحل جميع المشاكل التي تعاني منها العملية السياسية في الوقت الحالي.

ونقلت وكالة "الفرات نيوز" الإخبارية، عن رئيس الجبهة أرشد الصالحي، قوله، أمس الخميس: إن "الكتل السياسية اليوم بدأت تتخذ منحى آخر اختلفت فيه عن المناحي التي كانت تتخذها في السابق من خلال التواصل في ما بينها والبحث عن سبيل تحل من خلاله الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد في الفترة الحالية".

وأضاف الصالحي أن "لا سبيل لحل أية مشكلة سياسية غير الحوار الجاد والبناء الذي يتمكن من خلاله السياسيون من طرح وجهات نظرهم أمام الآخرين ومناقشتها بشفافية وصراحة كي يتفهمها الآخر ويتوصل الطرفان إلى حل من شأنه أن يخدم العمل السياسي في العراق".

نائب يدعو زملاءه إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل انتهاء الدورة النيابية الحالية

□ بغداد / المدى

طالب النائب عن القائمة العراقية وليد المحمدي، أعضاء مجلس النواب بـ"إنقاذ ما يمكن إنقاذه" في العملية السياسية قبل انتهاء الدورة الانتخابية الحالية.

وقال المحمدي في تصريح صحفي: إن "العملية السياسية وعلى الرغم من قطعها شوطا كبيرا من دورتها البرلمانية ما تزال تعاني الكثير من المشاكل التي تحتاج إلى أن يتخذ بحقها خطوات جريئة لحلها قبل انتهاء الدورة البرلمانية كي لا تنتهي الدورة دون انجاز أي شيء".

وأضاف أنه "لم يبق من عمر الحكومة إلا سنة وستة أشهر وما تزال تعاني الكثير من المشاكل التي تحتاج إلى إصلاح حقيقي تقوم به الكتل السياسية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه مثل تشريع القوانين المهمة بجرأة مع عدم البقاء خلف اللجان والاجتماعات والابتعاد عن التسويف والمماطلة لأن الدورة البرلمانية ستنتهي دون أن نصلح أي شيء".

يذكر أن الحكومة الحالية تشكلت بموجب الانتخابات النيابية العامة التي جرت في العام ٢٠١٠، وظلت تعاني منذ تشكيلها من الكثير من المشاكل بسبب الاختلاف في وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين، فضلا عن تراشق الاتهامات بين بعض الكتل السياسية.

الأحرار ترفض التصويت على الموازنة التكميلية للعام الحالي

□ بغداد / المدى

انتقدت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، أمس الخميس، الموازنة التكميلية للعام الحالي التي قدمتها الحكومة لمجلس النواب، مؤكدة أنها لن تصوت عليها كونها ستلغي مقترحها بتوزيع فائض إيرادات النفط على المواطنين.

وقال رئيس الكتلة بهاء الأعرجي، في بيان صحفي اطلعت عليه "المدى"، صدر على هامش اجتماع عقدته كتله: إن "الكتلة لن تصوت على إقرار الموازنة التكميلية التي قدمتها الحكومة لمجلس النواب كونها ستلغي الفقرة المتعلقة بتوزيع ٢٥٪ من فائض واردات النفط على أبناء الشعب العراقي".

واتهم الأعرجي العديد من الوزارات بـ"عدم صرف موازناتها بحسب السياقات والمعمل بها"، مشيرا إلى أن "الجهات المعنية ستعمل على تدقيق جميع الأموال التي خصصت ولم تستثمر حتى الآن".

وناقش مجلس النواب خلال جلسته الثامنة من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة التي عقدت أمس الخميس، القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة التكميلية العامة للموازنة المالية للعام الحالي ٢٠١٢، التي أقرها مجلس الوزراء، في الثالث من تموز الحالي، بأكثر من عشرة تريليونات دينار.

وكان التيار الصدري، قد أعلن في الثالث والعشرين من شباط الماضي، أن مجلس النواب صوت على مقترح زعيم التيار مقتدى الصدر بتخصيص ٢٥٪ من فائض إيرادات النفط المتحققة خلال العام الحالي ٢٠١٢ للمواطنين، فيما صوت البرلمان في اليوم ذاته على قانون الموازنة المالية للعام الحالي ٢٠١٢، والتي بلغت ١٠٠ مليار دولار وتم احتسابها وفقاً لتصدير النفط الخام على أساس معدل سعر قدره ٨٥ دولاراً للبرميل الواحد وبمعدل تصدير قدره ٢ مليون و٦٠٠ ألف برميل من ضمنها صادرات إقليم كردستان.

وفي سياق آخر أكد رئيس كتلة الأحرار أن "رئاسة مجلس النواب وافقت على مناقشة القراءة الأولى لقانون تحديد ولاية الرئاسات الثلاث خلال الأيام القليلة الماضية".

وكان ائتلاف دولة القانون أكد، في السابع من تموز الحالي، أن تحديد ولاية الرئاسات الثلاث بدورتين بحاجة إلى تعديل دستوري وليس لمسودة قانون، مبينا أن هذا المقترح بحاجة إلى استفتاء شعبي بعد إدراجه ضمن التعديلات الدستورية.

وتحدد المادة ٧٢ من الدستور ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات، ويجوز إعادة انتخابه لولاية ثانية فقط، لكنه أطلق ولاية رئيسي الحكومة والبرلمان من غير تحديد الأمر الذي طالبت معه كتل سياسية بجعلهما اثنتين أيضا أسوة برئاسة الجمهورية.

وكان النائب المستقل صباح الساعدي قدم في شهر أيلول من العام الماضي ٢٠١١، إلى مجلس النواب مسودة قانون يتألف من ست نقاط يحدد ولاية رئيس الوزراء بولايتين أي ثماني سنوات فقط، سواء كانت الولايتين قبل أو بعد القانون.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون